الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

غـــــــول بشـــــــرى

زبـــير مـــلاك ذربـــــة

تحت عنوان:

دور هيئات التمويل الحكومي في مرافقة وترقية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM* لولاية تيارت –

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.حـجـاج مصطـفى	أستـــاذ مساعد-ب-	جامـــــــعة تيـــارت	رئيســـــا
أ.بـن طـراد أسمـــاء	أستـــاذ محاضر-أ-	جامـــــــعة تيـــارت	مشرفا ومقـررا
أ.سحنـــون خـــــالد	أستـــاذ محاضر-أ-	جامـــــــعة تيـــارت	مناقشـــــا

السنـة الـدراسيـة: 2022-2023

شكر و عرفان

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار هو الله عز وجل لله الحمد كله و الشكر كله أن وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.
كما نرفع كلمة شكر الى الدكتورة "بن طراد أسماء" التي ساعدتنا على انجاز بحثنا.
ونشكر أساتذة التربص الميداني اللذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم و ارشاداتهم.
كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، ونشكر كل أساتذة و عمال كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من وهبوني الحياة و الأمل، والنشأة على الشغف و الاطلاع و المعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر" والدي العزيز ، و والدتي العزيزة".

الى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين من كانوا عونا لي في رحلة بحثي " اخواني وأخواتي".

و أخيرا الى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في اتمام هذه الدراسة ، سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا و الأخرة.

ثم الى كل طالب سعى بعلمه ليفيد الاسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم و معرفة

غول بشرى

الإهداء

إلى أمي وأبي
إلى اخواني و أخواتي
إلى أساتذتي
إلى زملائي وزميلاتي
إلى كل من علمني حرفا
أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز
وجل أن يجد القبول والنجاح

زبير ملاك

قائمة الاختصارات

- ***ANGEM*** *: Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit.*
- ***ANSEJ*** *: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes.*
- ***ANDI*** *: Agence Nationale de Développement de l'Investissement.*
- ***CNAC*** *: Caisse Nationale D'Assurance Chômage.*
- ***CNAS*** *: Caisse Nationale des Assurances Sociales.*
- ***CASNOS*** *: Caisse Nationale des Assurances Sociales.*
- ***PME*** *: Petites et Moyennes Entreprises.*

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ، ب، ج، د
الفصل الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**8**
المطلب الأول: مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**8**
المطلب الثاني: أسباب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الاقتصادية	**12**
المطلب الثالث: أهمية ومجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**13**
المبحث الثاني: سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**16**
المطلب الأول: الجانب التشريعي	**16**
المطلب الثاني: الجانب المؤسساتي	**20**
المطلب الثالث: جانب مساهمتها في الاقتصاد الوطني	**28**
خلاصة	**31**
الفصل الثاني: دور هيئة التمويل *ANGEM* – فرع تيارت–في مرافقة وترقية *PME* بالولاية	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**33**
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**33**
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة	**36**
المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة وترقية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**42**
المطلب الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**42**
المطلب الثاني: عدد المؤسسات الموجودة و الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير	**47**

القرض المصغر –تيارت– وكيفية تمويلها	
خلاصة	**51**
خاتمة	**52**
الملخص	**–**
قائمة المراجع	**55**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	8
1-2	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان حسب رأس المال وعدد العمال	9
1-3	تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي	10
1-4	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	12
1-5	عدد المشاريع الممولة من طرفANSEJ	23
1-6	عدد المشاريع الممولة من طرفCNAC	24
1-7	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	25
1-8	عدد المشاريع الممولة من طرفANDI	27
1-9	يمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
1-10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام خارج قطاع المحروقات	29
2-1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	36
2-2	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
2-3	تطور عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
2-4	تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
2-5	أنماط التمويل	47
2-6	الملفات الممولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر	47
2-7	الملفات المرفوضة	48
2-8	المبلغ الممول حسب قطاع النشاط والجنس	49

قائمـــــة الأشـــكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	26
1-2	يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	37
2-1	مخطط يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
2-2	مخطط بياني يوضح عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
2-3	يوضح تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
2-4	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	43
2-5	قرض ممنوح من الوكالة لوحدها	45
2-6	التمويل الثلاثي	45
2-7	الملفات المقبولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر	48
2-8	توزيع الأنشطة الممولة حسب الجنس	50
2-9	المبلغ الممول حسب قطاع النشاط	50

تمـــــهيد:

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحولات على أكثر من صعيد والتي احتلت فيها المؤسسات الكبيرة مكانة مهمة في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الدولي، غير أنه في الآونة الأخيرة تغيرت وجهة النظر السائدة حول أن المؤسسات كبيرة الحجم هي محرك الاقتصاد، لتصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجر الأساسي لتطور الاقتصاديات الدول المتقدمة والبديل الأهم أمام الدول النامية مما لها من انعكاسات إيجابية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجدل بين الأطراف والجهات الدولية والمحلية المعنية بهذا القطاع، على الرغم من وجودها وانتشارها في جميع دول العالم، ومن أبرز الأسباب المؤدية إلى اختلاف هذا المفهوم بين الدول والمفكرين هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول وكذلك طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التقنية والسياسية. وقد تم الاعتماد على جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات، والتي من أبرزها وأهمها معيار عدد العمال، وهناك من يعتمد بالإضافة إلى هذا المعيار رأس المال وقيمة المبيعات ومجموع ميزانية المؤسسة وكمية الإنتاج..

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أعطت اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأمام إشكالية التمويل، سعت الجزائر إلى إنشاء عدة هيئات تمويلية واستحداث العديد من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجاتها، هذه الآليات كان لها الأثر البارز في إنشاء عديد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى استحداث عدد لا بأس من مناصب الشغل.

في هذا السياق وتزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذها منذ انتهاجها اقتصاد السوق أدركت بضرورة الاهتمام بهذه المؤسسات، نظرا للدور المرتقب لهذا القطب الاستثماري في تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ، وقد عزز هذا المسعى الحكومي باتخاذ مجلة من الإجراءات والمبادرات من الجانب التشريعي والمؤسساتي ترجم بإنشاء هيئات وهياكل مرافقة وداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ونظرا لهذه المعطيات يمكن طرح إشكالية الموضوع وصياغتها كالآتي:

فيما يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة وترقية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تيارت ؟.

التساؤلات الفرعية:

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ماهي أهم الإجراءات والبرامج التي اتخذتها الجزائر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو هدف الحكومة من إنشاء هيئات الدعم والتمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل تم تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية من خلال البرامج والأليات التي تم وضعها من قبل الحكومة الجزائرية ؟
- ما هو الاختلاف الموجود بين هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت؟

الفرضيات :

- قامت الجزائر بإنشاء العديد من الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنويع منتوجاتها.
- تسعى البرامج والهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ترقيتيها وتطويرها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما في تخفيض نسبة البطالة في الوطن والعمل على تحقيق قيمة مضافة وزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام ودعم ونمو الصادرات.
- تعتمد وكالات وصناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة عملها على جملة من المساعدات الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف من هيئة إلى أخرى تبعا لسياستها التمويلية وطبيعة مجال عملها وشروطها.
- تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة تيارت من أهم الآليات التي تساهم في حل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

- التعرف على ماهية كل من التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واحتياجاتها وتقييم أدائها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على بعض الهيئات الحكومية التي تدعم وترافق هذه المؤسسات، ومدى تمكنها من مساعدة هذه الأخيرة في مواجهة التحديات في بداية انطلاق نشاطها وأثناءه.

- تقييم حصيلة الدعم والتمويل التي تحصل عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئات الدعم والتمويل.
- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- التأكد من الدور الذي تلعبه مؤسسات الدعم اتجاه تفعيل الاستثمارات باتخاذ كافة التدابير التي تساهم في تحسين المناخ الاستثماري بما ينعكس ايجابا في عملية زيادة تدفق معدل الاستثمارات في الجزائر.
- محاولة تقييم نتائج مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM*** في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة إقبال المستثمرين على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل بها وكذلك من قبل الحكومات، وتعتبر هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات الكبيرة، ونظرا لدوره الفعال في تدعيم الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الجزائرية في سبيل حل المشاكل التمويلية التي تعيق هذا القطاع من خلال مجموعة البرامج والآليات التي تم إنشاؤها في هذا المجال والتي تعمل على تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع :

قد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب يتمثل أهمها فيما يلي:

- الاهتمام الدولي الكبير والمتزايد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأساليب المتعددة والمتنوعة التي تم انشاؤها في سبيل ترقيتها وتطورها في جميع المجالات.
- الرغبة بالتعمق في دراسة موضوع برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتعرف على آليات عملها وسيرها.
- كثرة اهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

<u>الحدود الموضوعية:</u> اقتصرت دراستنا النظرية على ابراز ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توضيح ماهية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الدراسة الميدانية فتناولنا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM*** لولاية تيارت.

الحدود الزمنية: تتضمن نتائج دراستنا الميدانية بالفترة الزمنية **(2022)** .

الحدود المكانية: اقتصرت دراستنا على دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–تيارت– ومدى مساهمتها في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي وذلك بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى المنهج التحليلي تم استخدامه من خلال تحليل نتائج مختلف الوكالات الدعم الحكومي بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتيارت ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه هذه الوكالات.

الدراسات السابقة:

– دراسة خديجة خنطيط، حبيبة حناش: بعنوان الهياكل والبرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بحث في مجلة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الهياكل والبرامج التي اعتمدتها الجزائر كإحدى الوسائل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فترى الباحثتان أنه بالرغم من الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الذي تحظى به من قبل الدولة إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب منها وذلك بسبب سوء التسيير لهذه المؤسسات، كما تسعى أيضا الحكومة الجزائرية إلى استحداث مختلف الهياكل من أجل خلق التمويل الملائم لهذه المؤسسات.

– دراسة إلياس غقال: بعنوان تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014–2000 وهي رسالة دكتوراه في جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث قام الباحث بالتوصل إلى أن التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تحضير مؤسساتها لاندماج في الاقتصاد العاملي عن طريق وضع مجموعة من البرامج الوطنية والبرامج الأخرى للشراكة مع بعض الدول. كما توصل الباحث إلى أن الشراكة معدول الاتحاد الأوروبي تساعد وتدعم الاقتصاد الجزائري للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة.

– دراسة محمد الصالح زويتة، بعنوان أثر التغيرات الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في جامعة الجزائر، حيث توصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها مشاكل ومعوقات خاصة مشاكل مالية وإدارية، فرغم كل التحديات والصعوبات التي يفرضها الانفتاح الاقتصادي إلى أنه يساهم بشكل كبير في تنميتها من خلال برامج الدعم المقدمة للشركات الأجنبية، كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعال في خلق مناصب الشغل والقضاء على أكبر مشكل يواجه الجزائر وهو مشكل البطالة، كما توصل الباحث أيضا إلى انه رغم النقائص الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلا أنها ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة بلحاج فراجي: وهي أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان، بعنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. حيث ركز الباحث على الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية، فمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث كذلك الدور الذي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإظهار مساهمتها في التشغيل .وانه رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل تطوير وتنمية هذه المؤسسات إلا انها مازالت تواجه العديد من الصعوبات والعقبات التي تقف عائقا في طريقها.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على إحصائيات حديثة متعلقة بوكالة الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث سنتناول في الفصل الأول نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سرد مجموعة من التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضحين أسباب إنشائها وتحديد أهمية ومجال عملها. ومن ثم تطرقنا الى سياسات الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب التشريعي، الجانب المؤسساتي و جانب مساهمتها في الإقتصاد الوطني.

أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى دور هيئة التمويل ANGEM –فرع تيارت– في مرافقة وترقية PME بالولاية. حيث تطرقنا إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تحديد دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم بطاقة تعريفية للوكالة مع كيفية تمويلها.

الفصل الأول

نظرة عامة حول

المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

إن موضوع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الحساسة والهامة في اقتصاديات الدول حيث تتمتع باهتمام كبير من قبل دول العالم وذلك لأهميتها القصوى التي تلعبها في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمتها في تحقيق توازن الإقليمي ورفع الناتج الوطني والحد من البطالة. فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة من خلال عدة مستويات اقتصادية واجتماعية فهي تساهم في التشغيل والناتج الداخلي الخام للبلدان وتساهم في انشاء القيمة المضافة...إلخ. والجزائر لا تختلف عن هذه الدول من حيث الاهتمام بها. ويظهر ذلك من خلال إصدار القانون رقم 01-08 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما :

المبحث الأول: يوضح الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث سنتطرق في مطلبه الأول إلى مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثاني أسباب انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الاقتصاد وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى أهمية ومجال العمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: يوضح سياسات لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحيث سنتحدث في المطلب الأول الجانب التشريعي والمطلب الثاني الجانب المؤسساتي وفي المطلب الثالث جانب مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث في الأوساط الاقتصادية نظرا للتطور الكبير الذي شهدته اقتصاديات العالم رغم القدرة على تحديد مفهوم دقيق له فهو يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها كذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعي ة ومن اهم ما أدى إلى عدم القدرة على تحديد مفهوم شامل لهذه المؤسسات واختلاف في المعايير الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديده. لذا فإنه من الضروري تقديم نظر عامة حول ابراز مختلف التعاريف وتحديد أسبابها وأهميتها في المجال الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف الآراء حول وجود تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية، ونظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد لها أدى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، ومن بين هذه التعريفات نذكر :

1. الولايات المتحدة الأمريكية: لقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ حسب رؤية كل منظمة أو هيئة مهتمة بهذا القطاع، ويبقى أهم تعريف ذلك الذي قدمه قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1953، إذ عرفها على أنها تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه[1].

- **المؤسسة الصغيرة:** يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

والجدول الموالي يصنف المؤسسات الصغيرة حسب النشاط ورقم الأعمال وعدد العمال:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارية بالتجزئة	من 1 إلى 5 ماليين دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، موقعattoublog.com ،اطلع عليه 3 ديسمبر2022، *ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(attzah.blogspot.com)*

[1] رابح خوني،" ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" ،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2003،ص:11.

مصر: تباينت التعاريف المقدمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر من هيئة إلى أخرى، ومجمل هذه التعاريف تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي توظف أقل من 200 عامل، ولا تتعدى قيمة أصولها الثابتة 5 مليون جنيه مصري[1].

2. اليابان: تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 على مبدأ المعيار المزدوج (أي معيار رأس المال وعدد العمال) حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني[2].

تم تعديل القانون الأساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 3 ديسمبر 1999، وتم تنقيح تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والجدول الموالي يلخص أهم خصائص هذا التعريف.

الجدول رقم (2-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان حسب رأس المال وعدد العمال

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: عثمان لخلف، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص:11.

3. هولندا: رغم غياب تعريف رسمي فيها، إلا أن الإجراءات التنظيمية تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها. فتعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تشغل 100عامل أو اقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية [3]:

-الصناعة والبناء والتجهيز ؛ – التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة ؛

– النقل والتخزين والاتصال؛ – التأمين.

[1] محمد كمال خميل الحمزاوي "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، دار المعارف، مصر، 2000، ص: 393.

[2] براهيم بن صالح القرناس، "التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي، 2002.

[3] عثمان لخلف، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004،ص:12.

4. **فرنسا:** هي المؤسسات التي توظف أقل من 250 عاملا ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية 50 مليون أورو أو التي لا تتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 43 مليون أورو[1].
5. **الاتحاد الأوروبي:** صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناءا على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 1994[2].

ولقد حدد التعريف المعتمد بالنسبة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 1996، والذي يركز على ثلاث مقاييس:

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجزاء ؛
- المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتحقق رقم أعمال لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو ؛
- المؤسسة المتوسطة هي التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[3].

والجدول الموالي يلخص تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(3-1): تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي ابتداء من 01 جانفي 2005.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو
مؤسسة كبيرة	أكثر من 250	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو

المصدر: "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، موقعattoublog.com ،اطلع عليه 3 ديسمبر2022، *ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(attzah.blogspot.com)*

[1] *Angela olosutean martin, Innovation et Coopération des Petites et Moyennes Entreprises Une analyse des populations d'entreprises innovantes, Thèse du Doctorat, UNIVERSITÉ D'ORLÉANS, France, 2011, P, 24.*

[2] عثمان لخلف، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 11.

[3] فوزي شوق والسعيد بريكة، "دراسة تحليلية لواقع م.ص.م، في الجزائر للفترة 2006-"2011، ملتقى وطني ثاني حول م.ص.م والتنمية المستدامة، واقع وآفاق، يومي: 13-14 نوفمبر 2012 جامعة أم البواقي، الجزائر، ص: 4.

6.الجزائر: يتلخص في القانون رقم 01 – 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار ؛
- تستوفي معايير الاستقلالية ويقصد بها هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

التعريف المعتمد حاليا: جاء بموجب قرار وزارة الصناعة والمناجم وهي الوزارة الحالية الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاء في المادة 8 و9 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10جانفي2017 كما يلي:

- **المادة 8** : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها ما بين 400مليون و4 ملايير دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية ما بين 200 و1 مليار ومليارين دينار جزائري [1].
- **المادة 9:** تعتبر المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز حصيلتها الإجمالية 200 مليون دينار جزائري[2].

وفيما يلي ندرج جدولا يبين تمييز المؤسسات في الجزائر تبعا لعدد العمال، ورقم الأعمال و حجم الميزانية:

[1] المواد 8 من القانون رقم 02-17، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي2017.

[2] المواد 9 من القانون رقم 02-17، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي2017.

الجدول (4-1) :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: حسين رحيم،" تمويل الموكل المؤسسات ص و م في الجزائر: تشخيص ومقترحات ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية"، الكلية ع . ا. و ت، سطيف، يومي: 25- 26 ماي 2003 ، ص: 389 .

المطلب الثاني: أسباب انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الاقتصادية.

تتعدد دوافع اقتصادية واجتماعية التي ساهمت في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساعدها على تنميتها.

1. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة: نجد ما يلي:

- ارتفاع نسب البطالة وانخفاض المستوى المعيشي خاصة في مرحلة نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أدى إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة باعتبارها وسيلة فعالة في خلق فرص عمل من شأنها امتصاص البطالة؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- انهيار الأوضاع المالية خاصة في الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء ؛
- انهيار الأوضاع المالية خاصة في الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء؛
- التحولات الاقتصادية العالمية والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير المؤسسات، وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص؛
- إشراك الخواص في إنشاء المؤسسة، حيث تكون تنمية هذه المؤسسات على كل من الخواص والدولة.
- انفتاح المؤسسات على الخبرات الأجنبية، لاكتساب معارف وخبرات جديدة.

2. بالنسبة للمؤسسات المتوسطة: نجد ما يلي:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعي ة في مجال الشغل؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل احدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- عجز المؤسسات الكبيرة عن خلق الثروة للوطن نظرا لقلت كفاءاتها وصعوبة التحكم فيها، كان السبب الرئيسي في تحويلها إلى مؤسسات متوسطة.

المطلب الثالث: أهمية ومجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعي ة، سواء كان في الدول المتقدمة صناعيا أو النامية، مع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعي ة، المتمثلة خصوصا في ما يلي:

1. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة: وفيها نجد العناصر التالية:

- تشارك المؤسسات الصغيرة في المساهمة في زيادة معدلات النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية، واستخدام الموارد المحلية المتوفرة؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة في زيادة كفاءة استخدام رأس المال المستثمر نظرا لضآلته في هذه المؤسسات وللارتباط المباشر بين ملكية المؤسسة وادارتها وحرص المالك على نجاح مؤسسته وادارتها بالطريقة المثلى؛
- امتداد أنشطة هذه المؤسسات لتشمل كافة النشاطات الاقتصادية في الدولة أي في نشاطات الصناعة، التجارة، الزراعة والمقاولات[1]؛
- تكتسب بعض المؤسسات الصغيرة ثقة الأسواق الدولية، مما يساهم في زيادة التقدير لتلك الدول، ويعود على الدولة المصدرة بالنفع الكبير حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن المؤسسات الصغيرة قد تساهم بنحو 65% إلى 45% من الصادرات العالمية للموارد المصنعة [2]؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من الغذاء والألبسة والسكن ومنتجات أخرى كثيرة ومختلفة تساعد المجتمع على التنمية الاقتصادية.
- تعمل المؤسسات الصغيرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال قيام المؤسسات الصغيرة بإمداد المؤسسات الكبيرة ببعض الأجزاء والتي تدخل في تركيب منتجاتها. وعليه، تعتبر المؤسسات الصغيرة مكملة للمؤسسات الكبيرة [3]؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة على تحقيق المشاركة والتكامل بينها وبين الأنشطة الأخرى، ويظهر ذلك من خلال توزيع الأدوار وتصحيحها، فيما بين الأنشطة المختلفة مثل العالقة بين قطاع النقل والزراعة أو غيرها، ويعتبر هذا الهدف أساسي لإحداث تنمية متوازنة تعتمد على علاقات متكاملة بين الأنشطة الاقتصادية [4]؛
- إن معظم الأثرياء والمشاهير عبر التاريخ قد بدأوا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقها على مستوى العالم، وصارت من الشركات العملاقة المنافسة في العالم.

---

[1] على السلمي، "المفاهيم العصرية الإدارة المنشآت الصغيرة"، دار الغريب، القاهرة، 1999، ص: 12

[2] نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *PME des Gestion* "، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص:83

[3] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص:32.

[4] خياري ميرة، عاتي لامية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007-2012"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-، 2013، ص:38.

2.بالنسبة للمؤسسات المتوسطة: وفيها ما يلي:

- للمؤسسات المتوسطة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المؤسسات الصناعية الصغيرة تستطيع إعداد المؤسسات الكبيرة ببعض المكونات، أو ما يسمى بالصناعات المغذية. كما يمكن للمؤسسات المتوسطة مساعدة المؤسسات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق إضافة إلى تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لمنتجات المؤسسات الكبيرة؛
- يعتبر موضوع تنمية المؤسسات المتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعي ة والاقتصادية، حيث تمثل هذه المؤسسات أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد المحلي وتؤدي بعملها مع المؤسسات الكبيرة إلى تكامل وتجانس الهياكل الاقتصادية، مما يؤدي ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي ة الشاملة والتنمية المستدامة؛
- تساهم المؤسسات المتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب؛
- إن المؤسسات المتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بانتهاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم ومواكبة الجديد [1]. ؛
- تلعب المؤسسات المتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد تنميتها وتلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعي ة ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره ،وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعي ة الأكثر حرمانا وفقرا؛
- تؤدي المؤسسات المتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعي ة.

[1] محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في المال والأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:67.

المبحث الثاني: سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعي ة في مختلف دول العالم ، حيث أجمع الباحثين على حيوية هذا القطاع باعتباره أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، وتعتبر الجزائر من الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإدراكها بأهمية دوره في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لاسيما بعد التجارب الأولى التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما أنجر على ذلك من انعكاسات على المجتمع، فكان البد من إعادة النظر في تلك السياسات والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي ة.

المطلب الأول : الجانب التشريعي.

بالإضافة إلى الدعم غير المباشر الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار توفير الغطاء القانوني للاستثمار من خلال قانوني تطوير الاستثمار لسنة 2001 وترقية الاستثمار لسنة 2016 فإنها تدعمت بصفة مباشرة من خلال إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 والقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017.

1.الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تسجد الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة ومعها المتوسطة في نفس الوقت من خلال إصدار أول قانون يتعلق بها، ذلك أن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمونها لم يجد فحواه الفعلي إلا من خلال القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة [1] والذي كان يرمي إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير اللازمة لمساعدتها ودعمها وترقيتها، وقد أنشئت في ظل أحكام هذا القانون والمراسيم التنظيمية والتنفيذية ومختلف القرارات الوزارية واللوائح والذي استمر العمل به طيلة 10سنة كاملة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا منها ما استمر في النشاط ومنها من انتهى وتوقف ومنها ما يزال يعاني الكثير من المشاكل لاسيما في تسديد القروض البنكية ومختلف الهيئات.

ونظرا للكثير من المشاكل التي واجهت تنفيذ وتطبيق هذا القانون فقد توجه المشرع إلى إعداد مشروع جديد يبنى على فكرة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم الهياكل التي تدعم هذه المؤسسات لاسيما الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة على التخلي عن التسيير المركزي من خلال تدعيم الهياكل على المستوى المحلي وإعطاء الدعم والاستقلالية في اتخاذ القرار فيما يخص تطوير المؤسسات واتخاذ تدابير جديدة للدعم أكثر تكيف مع احتياجات هذه المؤسسات. وقد تجلت هذه الأهداف التي

[1] القانون رقم 12-11المؤرخ في 12 ديسمبر 2111 يتعلق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77.

سطرتها الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون الجديد إذ جاء فيعرض المشروع المتعلق بهذا القانون أنه على الدولة أن تعمل من أجل أن يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات للحصول على التمويل البنكي ويتم مرافقتهم لضمان جدوى مشروعاتهم عن طريق تكوينهم في مجال التسيير والحصول على الطلب العمومي، كما سيتم منح ميكانيزمات محفزة خاصة لأصحاب الشهادات لاسيما من أجل إنشاء نشاطات تعتمد على المعرفة التكنولوجيات الجديدة، وغيرها من الأهداف التي سطرتها الدولة في سبيل تطوير هذه المؤسسات التي راهنت عليها من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والتخلي تدريجيا عن التبعية للمحروقات.

لقد صدر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد بتاريخ 10 جانفي 2017 وجاء بأحكام جديدة تبعا لتوجه الحكومة الجزائرية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل التي كانت تواجهها في ظل القانون القديم ويمكن إيجاز هذه الأحكام في المسائل التالية:

1.1.الأهداف من الأحكام التي جاء بها القانون التوجيهي: لقد تضمن القانون جملة من الأهداف و التي هي في حقيقة الأمر برنامج عمل سياسة الدولة في سبيل تطوير هذه المؤسسات والتي تتمثل في:

بعث النمو الاقتصادي، تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشجيع، إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها، تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير، ترقية ثقافة المناولة وأخيرا تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

كما تضمن القانون الجديد أيضا تدابير لرفع التوجه المركزي في تدعيم ومعالجة مختلف المشاكل التي عانت منها هذه المؤسسات الذي كان سائدا في ظل القانون السابق الملغى، من خلال إعطاء الصلاحية والسلطة للجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية.

وفي تقديرنا أن توجه المشرع إلى التخلي عن المركزية في التسيير وإعطاء السلطة للجماعات المحلية من بلدية وولاية في سبيل تجسيد مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها التسهيلات اللازمة على المستوى المحلي، لاسيما ما تعلق بالعقار الصناعي وتمكينها من الحصول عن طريق الامتياز على عقارات مختلفة في مراكز النشاط والتي كانت تحتلها وتستحوذ عليها المؤسسات الكبيرة، من شأنه خلق ديناميكية جديدة في توسيع نشاط هذه المؤسسات وخلق مناصب شغل على المستوى المحلي وبالنتيجة ستكون نتائجه إيجابية على الجماعات المحلية من كل الجوانب على أساس أن كل جماعة محلية تختلف عن الأخرى من حيث الإمكانيات وما تحتويه من مناطق للنشاط الإنتاجي والصناعي.

2. الدعم القانوني غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد كان قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 [1] من القوانين الأولى التي جاءت لتلبية احتياجات الجزائر التشريعية في مجال الاستثمارات الوطنية الخاصة، ثم جاء بعده القانون رقم88-25 المؤرخ في12 جويلية 1988[2] المحدد لكيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، ثم تلته بعد ذلك جملة من القوانين تتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية وما صاحبها من خوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفتح رأسمالها للقطاع الخاص، ومن بين القوانين المهمة التي صدرت قانون رقم90-10 المؤرخ في14 افريل1990 المتعلق بالنقض والقرض[3]، الذي شمل جوانب عديدة من الاصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار.

ويتمثل الدعم القانوني غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القوانين المتعلقة بالاستثمار من خلال قانوني ترقية و تطوير الاستثمار وكذلك قانون الصفقات العمومية:

2.1. قانون ترقية الاستثمار: صدر قانون الاستثمار لسنة 1993 بمقتضى المرسوم التشريعي المؤرخ في 1993/01/05 [4] والذي كرس مبدأ جديد وهو حرية الاستثمار الكاملة، و إتاحة المساواة بين الوطنين الخواص و الأجانب وجاء بتحفيزات و ضمانات غاية في التطور، بل وفتح المجال لأجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر أو عن طريق الشراكة من خلال وضع آليات جديدة لدراسة الملفات و إجراءات إنجاز العقود و تسريع التحويلات وغيرها من التحفيزات الإدارية والمالية والجبائية، وفعلا قد أنشأت بناءا على هدا القانون ببعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة متأخرة لصدوره بداية من سنوات 1998 وما بعدها، إلا أن تجسيد محتوى هذا القانون على أرض الواقع لم يتحقق بالشكل المطلوب نتيجة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك.

2.2. قانون تطوير الاستثمار: نظرا للتطور الذي عرفته الجزائر وخروجها من الوضع الصعب الذي عاشته طيلة فترة التسعينات فقد توجه المشرع إلى فكرة تطوير الاقتصاد لاسيما بعد المؤشرات التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات واستمرار ارتفاع أسعارها بشكل تصاعدي لسنوات طويلة، وقد أصدر هذا القانون بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[5]، والذي جاء بفكرة جديدة تتعلق بهذا المجال، أين منح الأفراد الحرية التامة في النشاط ، كما جاء يكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة وضمانات،

---

[1] القانون رقم 82-11المؤرخ في 21اوت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 34.

[2] القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12جويلية 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ،الجريدة الرسمية ، عدد 64.

[3] قانون رقم 90-10المؤرخ في 14أفريل 1990 يتعلق بالنقض و القرض ، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،عدد 16.

[4] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64.

[5] المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية ،عدد 47.

ومن أجل تجسيد عملية التوجه في نحو تدعيم وتطوير الاستثمار، ولتجسيد هذا التوجه قررت الدولة إنشاء هيئتين، تمثلت الأولى في المجلس الوطني للاستثمار[1] والذي غايته التفكير والبحث في أحسن السبل لكيفية توحيد مركز القرار فيما يتعلق بالاستثمار.

ثم تم تدعيم هذا الجهاز بجهاز آخر سمي بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتعد هذه الهيئة من بين الهيئات الحكومية الساهرة على دعم الاستثمار وعلى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولعل المسألة التي يجب التنويه بها فيما يخص هاذين الجهازين هو وضعهما تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة ما يعني الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لترقية وتطوير الاستثمار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو فعلا ما تجسد في فترة لاحقة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات.

2.3. قانون الصفقات العمومية[2]: يعد قانون الصفقات العمومية من بين القوانين التي لها دور كبير في دعم وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة من خلال الأحكام القانونية التي تضمنها في هذا الاتجاه ومختلف الإجراءات القانونية التي تتعلق بسير الصفقات العمومية والتحفيزات التي تمنح للمؤسسات الصغيرة، و لعل تجسيد ذلك قد تداركه المشرع من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في سنة 2017 السابق الإشارة إليه، إذ نص في مادته 25 على أنه "بعنوان إبرام الصفقات العمومية، تسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب الشروط والكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به."

حيث يسمح هذا النص للمؤسسات الصغيرة من الاستفادة من مشاريع الدولة في مختلف القطاعات و بصفة تفضيلية على حسب حجم الصفقة في الحصول عليه وتنفيذها سواء بصفة مباشرة أو عبر نظام المناولة.

وبهذا فإن قانون الصفقات العمومية ومختلف النصوص التنفيذية له، والصادرة عقب هذا القانون ستكون في صالح المؤسسات الصغيرة للمساهمة في انجاز المشاريع العامة للدولة والاستفادة من تجربة المؤسسات الكبرى، زيادة على الاستفادة من أموال هذه المشاريع الكبيرة وبالنتيجة فإن هذه المشاريع ستكون عاملا تحفيزيا وتساهم في تطوير القدرات المالية لهذه المؤسسات.

---

[1] مرسوم التنفيذي رقم 300-15المؤرخ في 19اكتوبر2115 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه جريدة رسمية عدد 54.

[2] المرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام.

المطلب الثاني : الجانب المؤسساتي.

لقد تم انشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

1. هيئات الدعم التابعة لوزارة *PME* : أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 و هي مكلفة بـ:

- تحسين الإطار العام لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير المرافقة التقنية الضرورية لأجهزة الدعم والمرافقة حتى يتسنى لها توفير خدمات ذات نوعية؛
- تقوية سياسات الدعم والمرافقة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين آليات دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم آليات الحوار بين السلطات العمومية وممثلي القطاع الخاص؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1.المشاتل: تطبيقا لنص المادة 20 فقرة الثانية من القانون التوجيهي 17-02 تعد المشاتل أحد الهيئات المحلية التابعة للوكالة وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع خاص (صناعي تجاري) وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و هذه المشاتل قد تتخذ أحد الأشكال التالية[1]:

- المحضنة : وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
- الورشة: الربط وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

[1] المادة 27 ،المرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد13 ،26 فيفري 2003 .

وتسند لهده المشاتل المهام التالية[1]:

– استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة؛

– نشر وايجار المحالات التي تتناسب واحتياجات نشاط المؤسسات؛

– تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع.

1.2. مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتمثل أهدافها فيما يلي[2]:

– وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع؛

– تسيير الملفات التي تحضي بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية؛

– تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات؛

– تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

أما أهم وظائف نجد أنها تتكلف بمهام عديدة أهمها:

– دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاور العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛

– مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛

– دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

1.3. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه [3]:

– ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعي ين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛

---

[1] نور الدين احمد حسام الدين، بعداش طاهر،" واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات "، المجلة الشاملة للحقوق، ديسمبر2022، ص: 8.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03–79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص و م ،الجريدة الرسمية، العدد 13 ،الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فيفري 2003 .

[3] قانون رقم 17–02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 يتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

2. هيئات دعم وتحفيز الاستثمار: استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء أجهزة و هيئات تهتم بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار والتي غالبا ما تواجه عوائق مالية وتمويلية تؤثر على إنتاجيتها و تهدد استمرارها، ومن أهم هذه الأجهزة فيما يلي:

2.1.الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب*ANSEJ* : تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب احدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعي ة المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة دائما.

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96-296المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي[1]: "عمالا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ 24 جوان 1996 ،تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص الوكالة".

2.1.1.إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعام 2012-2017: في هذا العنصر يتم عرض وتحليل بعض إحصائيات وكالة دعم تشغيل الشباب بالجزائر متمثلة في (عدد المشاريع الممولة، عدد مناصب الشغل المستحدثة) خلال الفترة 2012-2017 كالتالي:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل.

الجدول رقم (5-1): عدد المشاريع الممولة من طرف *ANSEJ*

قطاع النشاط / السنة	الخدمات	نقل المسافرين	الحرف	الزراعة	الصناعة	المجموع
2012	73221	17066	30977	24812	11513	157589
2013	192939	27377	68046	106075	50500	444937
2014	93893	18980	37934	37711	15761	204279
2015	101540	18980	41530	47209	20729	204279
2016	104947	18985	42513	52367	23915	229988
2016/12/31	105754	18935	42621	53488	24547	242727

المصدر: حملة عزالدين، هالة يحياوي،" دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2012 - 2017 "، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية " العدد 10 المجلد 10،ص:61.

اعتماد على معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الممولة خلال الفترة أفريل 2016 – ديسمبر 2016ما نسبته 12.73%، وهذا يدل على إقبال أصحاب المشاريع إلى الوكالة والاستثمار في مشاريعهم بدعم منها.

2.1.2. دور الوكالة الوطنية *ANSEJ* في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *(PME)*: يبرز دورها من خلال:

- تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛
- التنسيق المستمر بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أصحاب المشاريع) والمصالح الإدارية والمصرفية؛
- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التكوين والتشغيل؛
- خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.

2.2. الصندوق الوطني للتامين على البطالة *(CNAC):* يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأسباب اقتصادية، بالإضافة لاعتباره من الأجهزة الهامة التي تهدف إلى تدعيم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر وذلك من خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين، أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، هذا الجهاز يدعم المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 10 مليون دينار جزائري، تمول من طرف ثالثة اطراف كما يلي [1]:

- البطال صاحب المشروع : بمساهمة نقدية أو عينية؛
- البنك: بقرض واجب السداد بدون فوائد؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: بسلفة غير مكافأة(واجبة السداد بدون فوائد).

2.2.1.إحصائيات الصندوق الوطني لتأمين على البطالة *(CNAC)* لعام 2012-2017 :

الجدول رقم (6-1): عدد المشاريع الممولة من طرف*CNAC*

قطاع النشاط / السنة	الزراعة	الحرف	البناء	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	نقل المسافرين	المجموع
2012	3398	2511	3647	4346	234	13962	9717	37815
2013	4470	3113	4202	5136	275	16260	10668	44124
2014	7458	5216	5737	7040	457	21432	11840	59180
2015	1978	1260	310	558	67	1274	7000	12447
2016	16166	11130	7909	10379	778	29526	12188	88076
2016/12/31	17513	11886	8080	10740	831	30111	12191	91352

المصدر: حملة عزالدين، هالة يحياوي،" دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2012 – 2017 "، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية " العدد 10 المجلد 10 ،ص:65

بحسب الجدول أعلاه فإنه يتضح أن نسبة 23.7% تعبر عن نسبة إقبال أصحاب المشاريع أو المقاولين إلى هذا الصندوق قصد الدعم والتحفيز.

[1] كلثوم مرقوم ،فاطمة فوقة، "دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر–حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة الريادة الإقتصاديات الأعمال، المجلد 6،العدد2،جانفي2020،ص:161.

2.2.2. دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة *(CNAC)* في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *(PME):*

- يمكن القول أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يلعب دورا مهما في امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل؛
- يعتبر من أهم الهيئات الداعمة في الجزائر فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي ة.

2.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*(ANGEM)* :تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 [1]، ووضعت تحت إشراف وزارة التضامن والأسرة، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها.

2.3.1.إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*(ANGEM):*

الجدول رقم (7-1): توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM* إلى غاية 31 نوفمبر 2022:

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	130680	%13.52
الصناعة الصغيرة	381400	%39.48
البناء و الأشغال العمومية	86111	%8.91
الخدمات	191076	%19.78
الصناعة التقليدية	170174	%17.61
التجارة	57951609	%0.60
الصيد البحري	998	%0.10
المجموع	966.234	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2023/02/14
http// www.angem.dz/ar/article/prete-actroyes/

[1] المواد من 1 إلى 7 من المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الشكل رقم(1-1): توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM* إلى غاية 31 نوفمبر 2022:

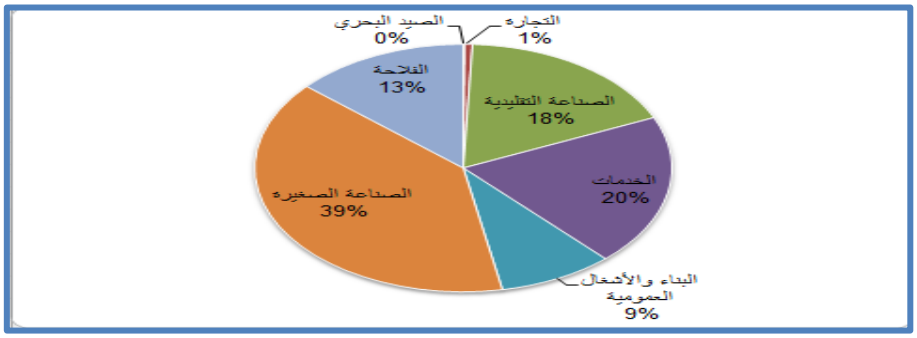

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول (1-7)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن قطاع الصناعات الصغيرة احتل المرتبة الأولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39.48 % إلى غاية 31 نوفمبر 2022 ، أي حوالي 381400 من القروض، يليها قطاع الخدمات ب 191076 من القروض بنسبة 19.78% ثم قطاع الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة ب 170174 من القروض، أما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها لغاية 31 نوفمبر 2022 فقد بلغت 966.234 قرض مصغر.

2.3.2.دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *(ANGEM)* في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المساهمة في خلق فرص للتشغيل الذاتي للطاقات البشرية غير المستغلة؛
- إتاحة التسهيلات المصرفية؛
- منح قروض دون فوائد؛
- دعم وتقديم الاستشارة والمرافقة في الأنشطة؛
- ضمان متابعة أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتهم وقت الحاجة بتنفيذ مشاريعهم.

2.4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب على حد سواء، وتعتبر

هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج و استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

2.4.1.إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار*(ANDI)* :

الجدول رقم (1-8): عدد المشاريع الممولة من طرف *ANDI* في الفترة ما بين 2012-2017

قطاع النشاط / السنة	النقل	البناء	صناعات	خدمات	سياحة	صحة	زراعة	اتصالات	المجموع
2012	3864	1460	1135	955	136	80	84	1	7715
2013	2266	927	814	580	53	43	85	-	4768
2014	2324	972	928	529	88	52	86	-	4979
2015	1672	987	1126	674	113	69	132	-	4773
2016	2572	1468	2124	1176	232	134	244	-	7950
2016/12/31	2061	912	2509	154	298	142	209	-	4676
%	5.11	5.56	3.85	1.22	0.66	0.08	0.35	-	33.04

المصدر: .حملة عزالدين، هالة يحياوي،" دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2012 - 2017 "، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية " العدد 10 المجلد 10 ،ص:58

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع الممولة ما بين 2012 و2013 في انخفاض وتراجع نوعا من الثبات مابين الفترة 2013 إلى 2015 ليرتفع عدد المشاريع الممولة في أفريل 2016 إلى 7950 ثم تتراجع عدد المشاريع الممولة من طرف في آخر شهر من نفس العام وفي جميع القطاعات تقريبا الا قطاع الصناعات. يعود سبب ذلك إلى أن المشاريع الممولة كانت ضئيلة جدا ولم يكن هناك اقبال من طرف أصحاب المشاريع لهذه الوكالة في تلك الفترة باستثناء ما نسبته 3.85 % في قطاع الصناعات.

2.4.2.دور الوكالة الوطنية Andi في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال ما تم عرضه يمكن إيجاز دور الوكالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل وما ساعد على ذلك خاصة هو الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المقدمة من طرف الدولة؛
- ساعدت هذه الوكالة على حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمى التنمية الاقتصادية والاجتماعي ة.

[1] خديجة فتوحي وأخرون،" أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها بالجزائر"، مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية، جامعة أفلو، الأغواط، المجلد 03 ،العدد 02 ،2021،ص: 116.

المطلب الثالث: جانب مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحضى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويرها فنجد لها مساهمات عديدة على عدة أصعدة .

1. مساهمتها في تنمية الصادرات: في الجزائر قدرت الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2012 بحوالي2.58%من إجمالي الصادرات، حيث سجلت انخفاض بحوالي 7.49 % مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2011.

فيما يخص أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات المصدرة، تتكون أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.08% من القيمة الإجمالية للصادرات، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0.24 %، تتبع بمجموعة المنتجات الخام بنسبة 0.2 % وأخيرا سلع التجهيز الصناعية وسلع الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.04% و0.01. %[1]. والجدول الموالي يبين أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم(9-1): يمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2012

أصناف السلع المصدرة	%النسبة	القيمة (مليون دولار)
منتجات نصف مصنعة	2.08	807
السلع الغذائية	0.24	94
المنتجات الخام	0.2	78
سلع التجهيز الصناعية	0.04	/
سلع الاستهلاك غير الغذائية	0.01	/

source :*BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21, P: 48*

2.مساهمتها في تطور الناتج الداخلي الخام: يعتبر الناتج الداخلي الخام من مؤشرات صحة الاقتصاد فهو يعرف: "على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما"، وعليه سيتم تتبع مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الخاصة والعامة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر ضمن الجدول الاتي:

[1] BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21, P :48.

الجدول رقم (10-1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2014)

طبيعة القطاع / السنوات		2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	القيمة	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93
	النسبة%	15.02	15.23	12.01	11.7	13.9
القطاع الخاص	القيمة	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65
	النسبة%	84.98	84.77	87.99	88.3	86.1
المجموع	القيمة	5509.21	6060.8	6606.404	7634.43	8527
	النسبة%	100	100	100	100	100

المصدر: فيلالي ابتسام ،عياش زبير،" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات "، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 05 ،جوان ،2016،ص:196

قد أظهرت معطيات الجدول اعلاه أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 5509.21 مليار دج سنة 2010 إلى 8527 مليار دج سنة 2014 أي أنه تضاعف بنسبة 68.67 %. كما أظهرت أن مساهمة القطاع الخاص قد بلغت حوالي 84.98 %من القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام سنة 2010 بقيمة 468168 مليار دج مقابل15.02 % أي ما قيمته 827.53 مليار دج للقطاع العام في نفس السنة، لترتفع تلك النسبة من سنة إلى أخرى نتيجة اتجاه الجزائر نحو فتح باب الاستثمار أمام الخواص بالإضافة إلى الاهتمام بترقية قطاع المؤسسات الصغرية والمتوسطة.

3. مساهمتها في القيمة المضافة :حسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه في سنة 1994 بلغت القيمة للقطاع العام 617.4 مليار دينار جزائري متمثلة بـ 53.5 %من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر بـ 358.1مليار دينار جزائري أي 46.5 % من إجمالي القيمة المضافة ومنذ 1998 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى بـ 1178 مليار دينار جزائري أي 53.6% بينما القطاع العمومي 1019،8 مليار دينار جزائري أي 46.4%[1].

4. مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي: إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها، ولكنها صغيرة الحجم وبالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها.

[1] عبد القادر نويبات، عبد الوهاب جباري، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية 14-15 ديسمبر 2004 ،سعيدة، ص: 367.

وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات: فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقوم بمهمات الصيانة والتصليح والنقل وغيرها.

هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية، فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد[1].

5. مساهمتها في تنشيط وتطوير المنافسة: حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات تمثل تحدي ومنافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي، إن حالة المنافسة تنشط وتنعش الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وتشبع حاجات الزبائن.

إن القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر.

إن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الاستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والريادة في المملكة الأردنية الهاشمية[2].

[1] بن دعاس سهام،" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،المجلد4، العدد3،2021،ص:7.

[2] عواطف محسن ": تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23و24 فيفري 2011 ،ص: 34.

خلاصـــــة:

من خلال ما ورد في الفصل الأول تبين لنا أن توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة صعبة وهذا راج إلى تفاوت التطور والنمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة و الدول النامية . وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص كثيرة منها سهولة تأسيسها وانشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بحيث لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيا عالية وانما تحتاج إلى أدوات بسيطة ورأس مال صغير وهنا نستطيع أن نقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أحسن بديل في انطلاق أي نشاط.

كما أنها ساهمت بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في زيادة مناصب الشغل، وبالتالي الحد من البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة القيمة المضافة، اضافة إلى مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات . وقد عملت الحكومة الجزائرية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها لعدة هيئات تدعمها منها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. فوجود مثل هذه الهيئات من شأنه تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

دور هيئة التمويل

ANGEM

-فرع تيارت-

في مرافقة و ترقية *PME*

بالولاية

تمهيد:

تسعى الدولة الجزائرية كباقي دول العالم إلى تحسين مناخها الاستثماري محاولة بذلك التطور وزيادة النمو الاقتصادي، مما يجعلها تنشط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يتصف بالمرونة العالية والانتشار السريع، ومن هذا المنطلق عملت الدولة الجزائرية منذ مطلع التسعينات على تشجيع القطاع الخاص وإعطاء الأهمية اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال وضع إجراءات تطوير وإنشاء الهياكل لدعم وتمويل وترقية هذا القطاع الحيوي وتعزيز قدرته. حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية التمويل من مصادر التمويل التقليدية، الأمر الذي يحتم على الحكومة الجزائرية ضرورة إيجاد وتطوير مختلف تقنيات التمويل الحديثة. ومن هذا ارتأينا أن نتخصص في أحد آليات الدعم المالي ألا وهي الوكالة لتسيير القرض المصغر وكالة تيارت من أجل ابراز كيف تساهم هذه الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال، ولم تتطور الا بصفة بطيئة، ومؤخرا تم الاهتمام بهذا القطاع لأنه يعتبر كوسيلة فعالة في الاقتصاد الوطني وظهر ذلك من خلال التطور الجلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث عددها وتمركزها الجغرافي، ونشاطها، ولتوضيح أهمية هذا القطاع في الجزائر سنحاول ابراز مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية منذ مرحلة الاستقلال على يومنا الحالي

1.المرحلة الأولى تمتد من 1962–1982: تم تهميش قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالكامل خلال هذه الفترة، حيث تم تسليم معظمها إلى مجالس مستقلة بعد رحيل أصحابها الأجانب، ومنذ عام 1967 تم دمجها في أصول الشركات المملوكة للدولة. صدر قانون الاستثمار الأول في عام 1963، والذي أدى إلى استقرار البيئة بعد الاستقلال، ولكن لم يكن له تأثير كبير على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ثم اخترت صراحة ترسيخ الاقتصاد المخطط ذي الطابع العام لإتباع قوانين الاستثمار الجديد في عام 1966، رغب في تحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية بما في ذلك ينص القانون على أن الدولة تحتكر قطاعات مهمة من الاقتصاد وتطلب هيئات للموافقة على المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية، بما في ذلك تدابير مهمة لتقديم المستثمرين المطلوبين ومع ذلك، فإن الاعتماد هو ظروف مرهقة ومعقدة تجعل اللجنة تفقد مصداقيتها وتوقف نشاطها في عام 1991، ولم تكن هناك سياسة واضحة للتخلي عن هذه الملكية من قبل القطاع الخاص طيلة هذه الفترة. الأمر الذي جعل هذا القطاع يركز

على الاستثمار في قطاعات التجارة والخدمات وبعض الصناعات البسيطة. حيث وصل بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها سنة 1966 إلى 263 مؤسسة، توفر 10200 منصب شغل، وارتفع هذا العدد إلى 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم 1434 مؤسسة سنة 1973.[1]

2.المرحلة الثانية تمتد من 1982 إلى 1988: مساهمة الشركات الصغيرة نتيجة التحول في الاقتصاد الدولي نحو العولمة واقتصاد السوق في البلدان الصناعية المتوسطة ذات النمو الاقتصادي، تمت إعادة النظر في أهمية هذه المؤسسات التي حظيت لها في الجزائر هي بداية تبني قوانين لإدخال تشريعات الإطار القانوني والإداري للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين الاتية:

- **1982:** خلق إطار قانوني جديد رقم 11–82 المؤرخ في 1982–08–21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص[2].
- **1983:** انشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.
- **1987:** فتح الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.
- **1988** :الإصلاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق.

القانون رقم **01–88 المؤرخ في 1988–10–12** المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، يُمنح الاستقلال القانوني والمالي للمؤسسات العامة، حيث ينص على "تمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة تشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزة المؤهلة لهذا الغرض بمقتضى قانون الأساسي طبقا لقواعد التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية والتجارية"[3].

كما استفادت المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة من خطة التنمية في الثمانينيات أي الخطة الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول 1980–1984 والمخطط الخماسي الثاني 1989–1985 ببرامج استثمارية معتبرة، بعضها كان يهدف إلى إنشاء صناعات جديدة في الداخل حيث لم تعرف التنمية الصناعية بلغ عدد مشروعاتها 234 مشروعا في عدة صناعات. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فكان إسهامها ضعيف وتعتمد على أنشطة ومؤسسات ثانوية لا تتطلب تقنية عالية أو قوة بشرية، لكن ما يؤهله هو منتصف الثمانينات، عندما اتسمت هذه الفترة بانخفاض الأسعار أدى إلى أزمة اقتصادية نتيجة انهيار المحروقات في السوق العالمية، منذ ذلك الحين كانت هناك تطورات وأفكار سياسية اقتصادية جديدة، يتجه

[1] "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–مراحل تطورها ودورها في التنمية–"، من الموقع المركز العربي الديموقراطي، اطلع عليه 27 فيفري 2023، *المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de)* .

[2] القانون رقم 11–82 المؤرخ في 1982–08–21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 34.

[3] القانون رقم 88–04 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يعدل و يتمم الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

بشكل رئيسي نحو الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد مفتوح، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في امتصاص وتغطية البطالة واحتياجات التوظيف.

3. المرحلة الثالثة وتمتد من 1988 إلى 2008: شهدت هذه الفترة تغييرات عميقة، من اقتصاد اداري إلى اقتصاد مفتوح يلعب في القطاع المحلي والأجنبي دورا مهما. وفي بداية هذه الفترة تم اصدار بعض المراسيم كما يلي :

- **1991** : مرسوم تنفيذي رقم 37–91 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية؛
- **1993:** مرسوم تنفيذي رقم 12–39 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وخلق مكتب وحيد على مستوى الوطن الذي سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمار في سنة1994؛
- **1994** : اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية؛
- **1995** : اصدار قانون الخوصصة.

وتنفيذ برنامج إصلاح الهياكل الوسيطة المدنية الذي يغطي الفترة من 31–03–1995 إلى 31–03–1998 وسمح بإقامة علاقات مع المؤسسات الدولية لتنفيذ أنظمة السياسة النقدية والمالية والأعمال والاقتصاد ، مما أدى إلى خوصصة العديد من المؤسسات العامة ، مما ساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد المفتوح ، وقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات التي تساهم في تطوير النظام الاقتصادي سواء كانت متعلقة ببرامج التأهيل الاقتصادي أو النظام القانوني للانتعاش الاقتصادي أو تنمية الاستثمار أو ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

أصدرت السلطات العمومية **الأمر رقم 03–01** الصادر في 2001–08–20 والخاص بتطوير الاستثمار والذي وسع من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ونتج عند انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وابتداء من سنة 2003 تم اصدار العديد من المراسم المتعلقة بالمشاتل، ومراكز التسهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكل أشكال الدعم، ولقد سمح هذا المسار المتجدد دوريا من تثمين كسب مؤسساتي، أكيد في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم الإدارة السياسية للسلطات العمومية والمترجمة في مختلف البرامج الحكومية المتعاقبة[2].

[1] "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–مراحل تطورها ودورها في التنمية–"، من الموقع المركز العربي الديموقراطي، الموقع الإلكتروني المطلع عليه بتاريخ 27 فيفري 2023،***(democraticac.de)***

[2] "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–مراحل تطورها ودورها في التنمية–"، من الموقع المركز العربي الديموقراطي ،الموقع الإلكتروني المطلع عليه بتاريخ 27 فيفري 2023،***(democraticac.de)*** .

4. المرحلة الرابعة تمتد من 2008 إلى 2017: في هذه المرحلة، ابتداء من عام 2010، بدأت مؤسسات الصناعة التقليدية في التحول إلى صناعة السياحة حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي، وقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2017 والمقدر بـ 1060289 مؤسسة حيث تشغل المؤسسة الصغيرة حوالي 21202 عاملا أي ما نسبته 2% أما المؤسسة المتوسطة تشغل 3196 عاملا أي ما نسبته % 0.30[1].

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة.

سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع التطور الحاصل ***PME*** على مستوى الجزائر.

1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل 98 %، سنحدد توزيعها حسب قطاع النشاط من الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018، وهذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1–2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (السداسي الأول من سنة 2018).

القطاع	عدد المؤسسات	(%)
الفلاحة	6877	0,629
الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	2936	0.26
البناء و والأشغال العمومية	182477	16.692
الصناعات التحويلية	97728	8.942
الخدمات	338201	51.367
الحرف	241492	22.069
المجموع	1092908	100

المصدر: عيسات محمد، داتو سعيد عيماد، "واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 01،2020.ص:46

[1] ياسر عبد الرحمان، برايش عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جامعة جيجل، جوان2018،ص: 225.

الشكل (1–2): يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (سنة 2018)

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم(1–2)

من خلال كل من الجدول والشكل يتبين لنا أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2018 تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة 37,51 % ، وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتليها مباشرة قطاع الحر ف بنسبة 01,22% ، والبناء والأشغال العمومية بـ 70,16%، وبنسبة أقل قطاع الصناعات التحويلية بـ 74,8 %، لتكاد تنعدم بقطاعي الفلاحة والطاقة والمناجم بنسب على التوالي: 63,0% و27,0 %.

ترجع سيطرة قطاع الخدمات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتوفر الإمكانيات التي يقتضيها قطاع الخدمات فهي في المتناول ويمكن توفيرها، بالإضافة إلى سهولة إجراءات تأسيس هذا النوع من النشاطات. بالإضافة إلى سهولة التمويل الجماعي لها حيث تسمح لكل فرد من أفرادها باستثمار مبلغ مالي مع أعضاء آخرين بهدف تمويل هذه المشاريع دون الحاجة إلى اللجوء إلى صيغ التمويل التقليدية مثل البنوك بالإضافة إلى الربح السريع الذي يحققه قطاع الخدمات متمثلا في التجارة. بينما نلاحظ تراجع في القطاع الصناعي وهذا ما أكده تقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث أشار أن قطاع الصناعة خارج المحروقات، لم يتعدى نسبته 5 %من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 ، في حين كان في الثمانيات يقارب 35% [1].

[1] عيسات محمد، داتو سعيد عماد،"واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018"،مجلة دفاتر بوادكس، العدد: 01،2020، ص:47.

3.تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2009 إلى 2018: سنوضح من خلال الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى سنة 2018:

الجدول (2–2):عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	2009	587494
02	2010	619072
03	2011	659309
04	2012	711832
05	2013	777816
06	2014	852053
07	2015	934569
08	2016	1022621
09	2017	1074503
10	2018	1093170

المصدر: عيسات محمد، داتو سعيد عيماد، "واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018"،مجلة دفاتر بوادكس، نفس المرجع السابق، ص: 47

من خلال الجدول، نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدياد أظهرت حوالي 494587 مؤسسة نموا كبيرًا من عام 2009 إلى 2018، فقد بلغ حوالي 1700931، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (2–2): مخطط يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى سنة 2018

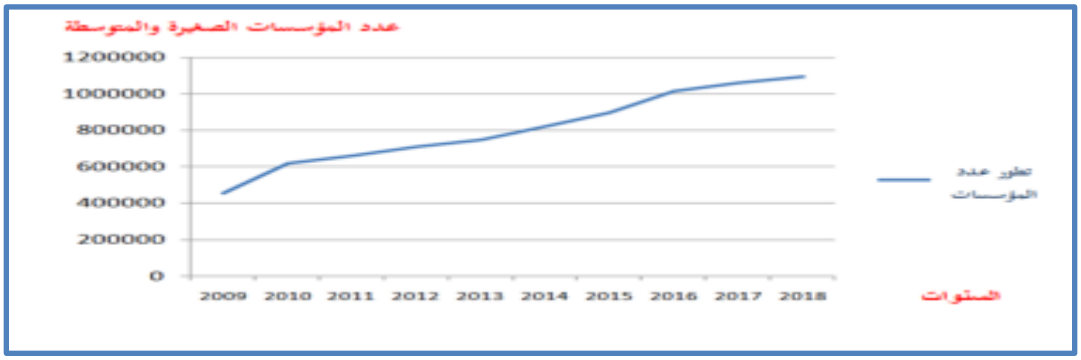

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول(2–2)

من خلال الشكل تتبين لنا الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي نتجت عن عدة إصلاحات منها الإصلاحات المصرفية والضريبية، حيث أصبحت تمثل حوالي ما نسبته 98 %من مجموع المؤسسات في الجزائر وهي نسبة كبيرة وهي نسبة فاقت عديد دول العالم مثل فرنسا وإيطاليا، وكل هذا من أجل الهدف الذي تسعى إليه الجزائر والمتمثل في تحرير والانفتاح الاقتصادي للبلاد.

4.تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد لعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التشغيل، حيث ازدادت نسبة التشغيل في هذا القطاع مع مرور سنوات، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3–2) : تطور عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2009 إلى 2018

الرقم	السنوات	عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	2009	1.546.584
02	2010	1.625.686
03	2011	1.724.197
04	2012	1.848.117
05	2013	1.915.495
06	2014	2.082.304
07	2015	2.238.233
08	2016	2.487.914
09	2017	2.601.958
10	2018	2.690.246

المصدر: عيسات محمد، داتو سعيد عيماد، "واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018"،مجلة دفاتر بوادكس، نفس المرجع السابق، ص:48

من خلال الجدول نلاحظ تطور مناصب الشغل التي توجد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فمن 584.546.1 منصب في سنة 2009 إلى عدد 246.690.2 في سنة 2018 ،وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (3–2) :مخطط بياني يوضح عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

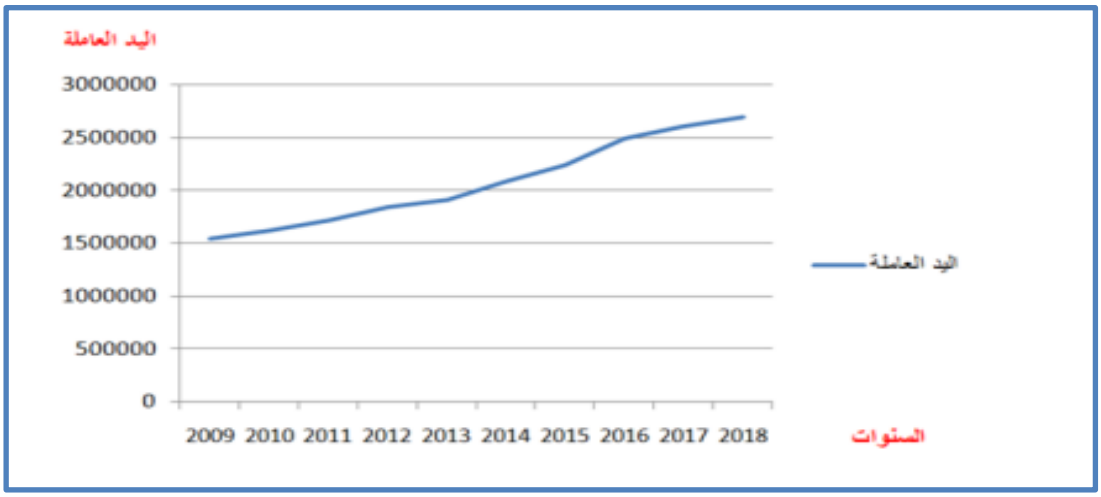

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول(3–2)

5.نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (4–2) :تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى سنة 2017

الرقم	السنوات	تطور المؤسسات	نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(%)
01	2009	----	----
02	2010	31.578	5,38
03	2011	40.237	6,50
04	2012	52.523	7,97
05	2013	65.984	9,27
06	2014	74.237	9,54
07	2015	82.516	9,68
08	2016	88.052	9,42
09	2017	51.882	5,07

المصدر: عيسات محمد، داتو سعيد عيماد، "واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018"،مجلة دفاتر بوادكس، نفس المرجع السابق، ص:50

ونوضح نتائج المتحصل عليها من الجدول السابق، من خلال المخطط البياني الموالي الذي يوضح تغيرات نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2009 إلى 2017.

الشكل (4–2):يوضح تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2009 إلى 2017

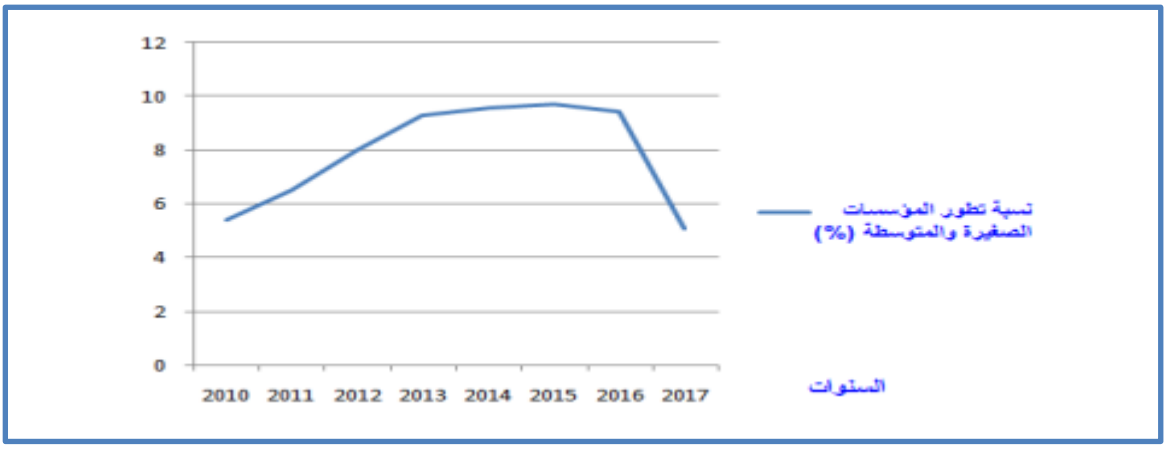

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول(4–2)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009 إلى غاية 2017 ،اتسمت بالارتفاع ثم الانخفاض، حيث يمكننا تقسيم هذه النسب إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى من 2009 إلى 2013 أتسمت هذه الفترة بارتفاع مستمر لنسبة التطور المؤسسات الصغيرة من 50,6 % إلى غاية 27,9%، الفترة الثانية من سنة 2013 إلى 2016 تميزت هذه الفترة بشبه ثبات لنسبة تطور المؤسسات حيث كانت محصورة بين القيمين 42,9 % و68,9%.

المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة وترقية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر. لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من برامج الدعم المالي للقضاء على هذه الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في التنمية المحلية والوطنية، ومن بين هذه البرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وسيتم في هذا الجانب التطبيقي إجراء دراسة تطبقيه على كيفية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة ***ANGEM*** لولاية تيارت.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

في اطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الجزائر العديد من الأجهزة في سبيل النهوض بهذا القطاع ومن أسسها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفي هذا المطلب سيتم التطرق وعرض موجز لهذه الوكالة.

1. التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. وهي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة[1].

1.1. تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: من أجل ضمان المهمة المبنية عليها على أفضل وجه، تتبنى الوكالة نموذجًا تنظيميًا لا مركزيا، يتمثل في شبكة، تتكون من[2] :

- 10 فروع جهوية: تشرف على مجمل المديريات الولائية، وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.
- 49 مديرية ولائية: تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر, فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسة على مستوى كل مديرية.
- 548 خلية مرافقة على مستوى الدائرة البلديات ذات كثافة ديموغرافية مرتفعة.

لدى الوكالة هيئة تسمى" صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر" والتي تضمن القروض الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية المشاركة، والمستفيدون هم مقاولون تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- من جانب أخر، تم اقرار هيئتان وهما:

- مجلس التوجيه: وهو هيئة تظم 17 عضو يمثلون مختلف المؤسسات و الأجهزة والجمعيات، ويتمثل دوره في إيداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- لجنة المراقبة: المكلفة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات مجلس التوجيه الذي تعمل لحسابه، ويتكون من 3 أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس التوجيه.

[1] "التنظيم العام"، في الموقع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الموقع الإلكتروني المطلع عليه 23بتاريخ /2023/03: التنظيم العام*(angem.dz)*

[2] وثائق المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت.

الشكل (5–2): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

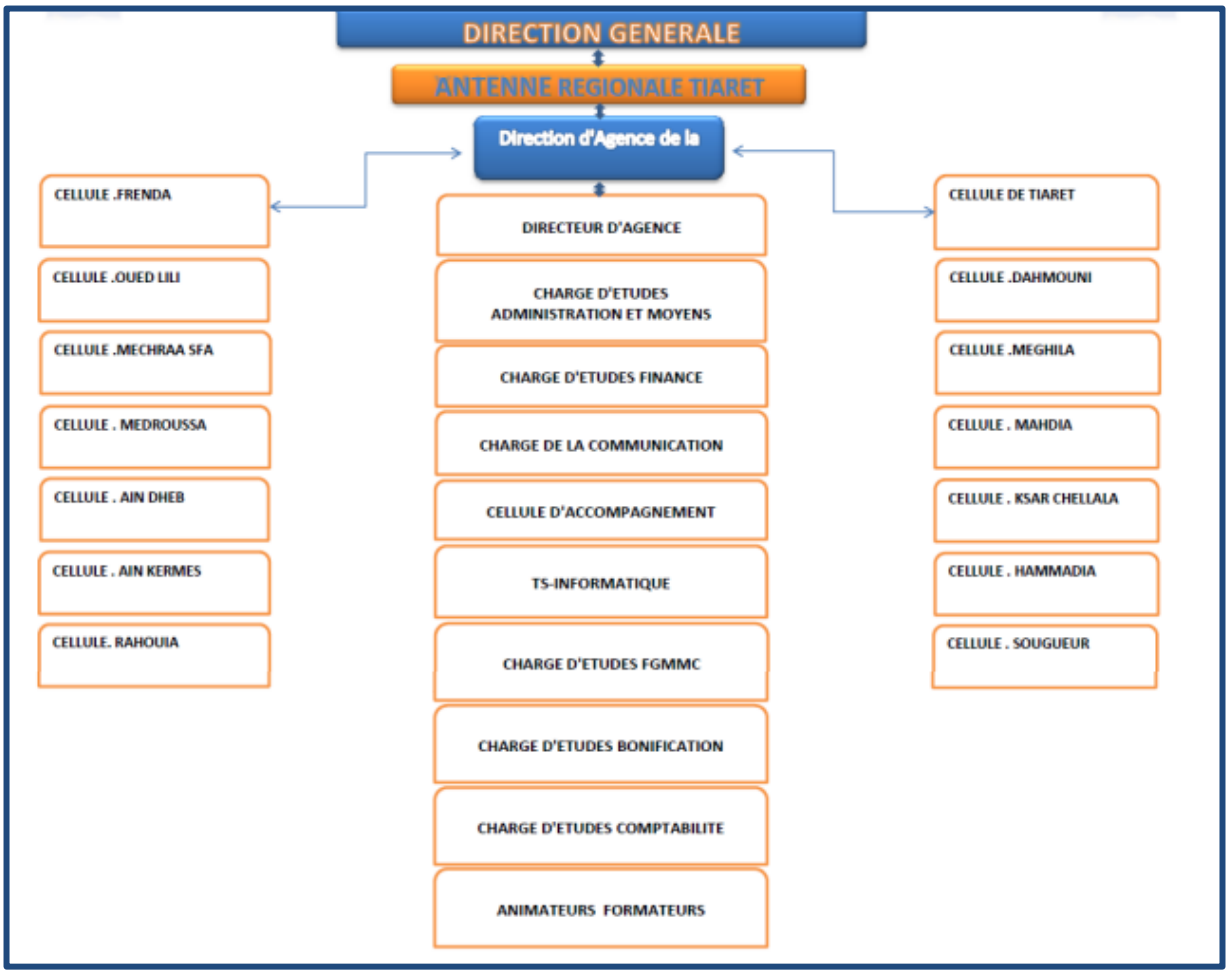

المصدر: وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت

1.2.أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: نذكر مايلي[1] :

- تقليص البطالة في كل من المناطق الحضرية والريفية، وخاصة بين النساء، من خلال تشجيع العاملين لحسابهم الخاص والعمل المنزلي، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف اليدوية؛
- استقر سكان الريف في موطنهم الأصلي بعد خلق أنشطة اقتصادية وثقافية تولد سلع وخدمات مدرة للدخل؛
- تعزيز روح المبادرة – بدلاً من التبعية – التي تساعد الأفراد على الاندماج في المجتمع، وإيجاد طريقهم الخاص وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛

[1] وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت.

- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض للترويج والبيع.

2. جهاز القرض المصغر: تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خدمات مالية وغير مالية[1] :

2.1.خدمات مالية: ونجد فيها:

- قرض مصغر بدون فوائد موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1000000 دج قصد انشاء النشاطات لأجل شراء عتاد ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط مع مساهمة شخصية بنسبة1% ؛
- وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي؛
- سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 1000000دج، وقد تصل هذه الكلفة إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب؛
- وقد تصل مدة التسديد الى 36 شهرا فيما يتعلق بسلفة 100000دج، وإلى 54 شهر فيما يخص سلفة 250000.

2.2.خدمات غير مالية: ونجد فيها:

- المرافقة، النصح، ومتابعة الأنشطة المنشأة؛
- التكوين في مجال المقاولاتية؛
- اختيار المصادقة على المكتسبات المهنية؛
- تنظيم صالونات عرض/بيع؛
- انشاء بوابة الكترونية خاصة بالإعلانات المجانية.

3. صيغ التمويل: تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر على تسير صيغتي للتمويل هما:

3.1.تمويل شراء المواد الأولية: يسمح هذا النمط من القرض باقتناء المادة الأولية الضرورية، التي لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج، تمول من طرف الوكالة بنسبة 100% وبدون فائدة، يتم التسديد على مدى 24 إلى 36 شهرا.

[1] وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت.

الشكل (6–2): قرض ممنوح من الوكالة لوحدها

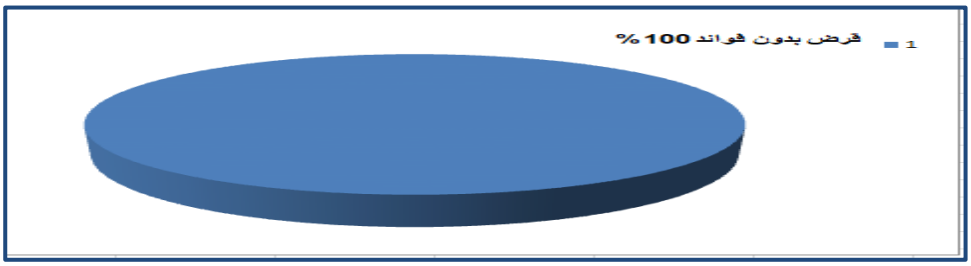

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مصادر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت.

3.2.التمويل الثلاثي (وكالة، بنك، قرض): هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000.00دج.

سبب تسمية هذا النمط بالثلاثي لأن التمويل فيه يكون باجتماع مبلغ المساهمة الشخصية لطالب القرض ومبلغ القرض الممنوح من طرف الوكالة ومبلغ القرض البنكي، فتمول المشاريع بقروض بنكية تقدر بـ **70%** من تكلفة المشروع وبقروض بدون فائدة بـ **29%** من قيمة المشروع تقدمها الوكالة، أما المساهمة الشخصية فتقدر بـ **1%** من قيمة المشروع.

الشكل (7–2): التمويل الثلاثي (كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000دج)

المصدر: وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت

4.المساعدات والامتيازات الجبائية الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر[1]: وتتميز بما يلي:

- تضمن الوكالة الدعم والمشورة والمساعدة التقنية والرفقة أثناء أنشطتك؛
- نسبة الفوائد البنكية تتحمله الخزينة العمومية؛ ويعفى منها المستفيد من القرض؛

[1] وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت

- إذا تم قبول طلب القرض الخاص بك، يمكنك الحصول على تكوين مجاني في إدارة شركة صغيرة جدًا بالإضافة إلى حضور الصالونات لعرض وبيع البضائع، والتي يتم تنظيمها باستمرار في جميع أنحاء البلاد بعد بدء نشاطك؛
- لشراء المواد الأولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100000 دج؛
- إعفاء شبه كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضربة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات، ويصل إلى 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة (النائية) وتقدر قيمتها بالنسبة للفترة المذكورة بـ 10000 دج في السنة؛
- تصفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 03 سنوات؛
- تصفى من رسم نقل ملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- تصفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يلي:
  - السنة الأولى تخفيض قدره 70%؛
  - السنة الثانية تخفيض قدره 50%؛
  - السنة الثالثة تخفيض قدره 25%.

5.جدول مختصر لأنماط التمويل:

الجدول (5–2): أنماط التمويل

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكـالة
100.000 دج	جميع الأصناف (شراء مواد أولية)	**%0**	–	**%100**
1000.000 دج	جميع الأصناف (اقتناء العتاد)	**% 1**	**%70**	**%29**

المصدر: وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت

المطلب الثاني: عدد المؤسسات الموجودة و الممولة من طرف الوكالة و كيفية تمويلها.

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر احدى أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى الحد من البطالة، ومن خلال الإحصائيات المقدمة من طرف وكالة تيارت، سندرس دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا في توفير مناصب شغل.

1. عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بتيارت: في ما يلي نوضح عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (6–2) :الملفات الممولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر من 2010 إلى 2022.

السنة	تمويل شراء المواد الأولية		تمويل شراء المواد الأولية
	40 000 دج	100 000 دج	1.000 000 دج
2010	لم تفعّل	لم تفعّل	537
2011	2007	لم تفعّل	189
2012	2346	28	274
2013	2273	80	313
2014	2147	160	533
2015	1734	144	294
2016	00	130	120
2017	993	85	81
2018	503	219	73
2019	476	82	153
2020	234	40	117
2021	0	58	122
2022	0	60	98
المجموع	12713	1086	2904

المصدر: وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت

2. الملفات المرفوضة: في الجدول الموالي نوضح عدد الملفات المرفوضة من قبل الوكالة.

الجدول (2–7): الملفات المرفوضة

الملفات المرفوضة	
شراء المواد الأولية	**اقتناء العتاد لإنشاء المشاريع**
29 ملف	**164** ملف

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت.

2.1.أسباب الرفض الشائعة: نجد أهمها:

- عدم توافق شهادة المؤهل المهني مع النشاط المرغوب فيه؛
- حصول طالب القرض على منصب عمل؛
- استفادة طالب القرض من جهاز آخر للدعم على غرار ***ANSEJ/CNAC***؛
- سريان مفعول رقم الضمان الاجتماعي لأحد صندوقي الضمان الاجتماعي ***CNAS/CASNOS***.

يمكن توضيح البيانات بشكل أفضل مما يعطي صورة على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (2–8) :الملفات المقبولة من طرق الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر من 2010 إلى 2022:

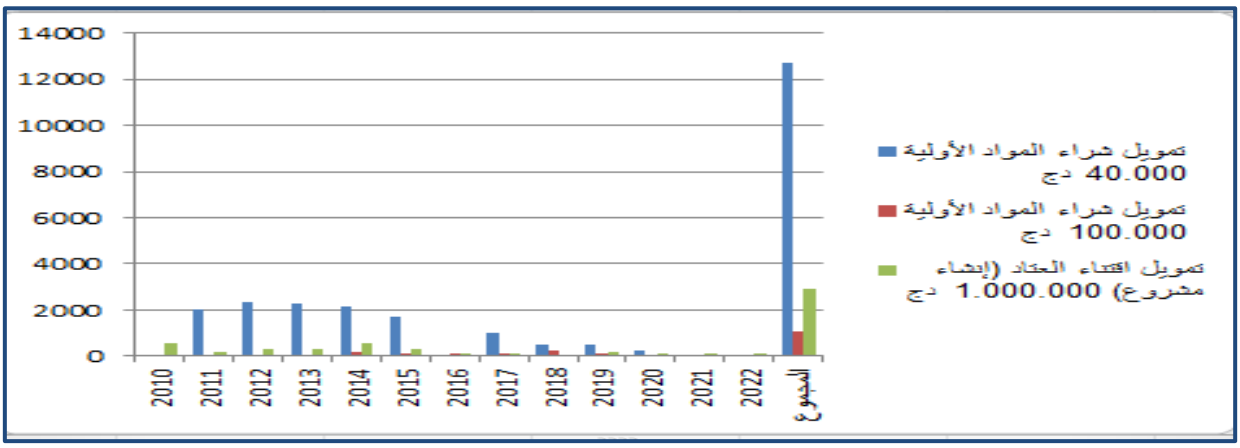

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول (2–6)

من خلال الجدول والأعمدة البيانية الموضحة نرى أن الملفات الممولة لتمويل اقتناء العتاد سجلت أكبر عدد 537 ملف في سنة 2010 لاقتناء العتاد من أجل التوسيع في المشاريع، وفي سنة 2018 سجلت أدنى تمويل.

في سنة 2012 اشترت أكبر عدد من المواد أولية بلغ عددها 2346 وينخفض في السنوات القادمة لينعدم في سنة 2016 ، وليرتفع في سنة 2017 ب 993 من المواد الأولية بقيمة 40.000 دج ، وينعدم سنة 2022 .

وفي سنة 2018 اشترت أكبر عدد 219 من المواد الأولية بقيمة 1.000.0000 دج، و ينخفض في السنوات القادمة ليصل إلى 60 مادة أولية سنة 2022.

3. عدد الأنشطة الممولة حسب قطاع النشاط والجنس لسنة 2022: ساهمت الوكالة منذ بداية نشاطها من خلال تمويل العديد من المشاريع في مختلف قطاعات النشاط وهدا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (8–2):المبلغ الممول حسب قطاع النشاط و الجنس.

سنة 2022				
قطاع النشاط	عدد الأنشطة الممولة			
	النساء	الرجال	المجموع	المبلغ دج
الفلاحة	1	2	3	833 729,28
البناء و الأشغال العمومية	19	3	22	14 988 658,66
الحرف اليدوية	0	0	0	0
الصناعة الصغيرة	0	57	57	5 625 599,91
الخدمات	6	10	16	3 880 497,19
التجارة	0	0	0	0
المجموع	**26**	**72**	**98**	**25 328 485,04**

المصدر: وثائق متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيارت

يمكن ترجمة البيانات الواردة في الجدول أعلاه في الشكل الموالي بغية اعطاء صورة واضحة عن اقبال فئة الشباب حسب جنسه لمختلف الأنشطة الممولة.

الشكل (9–2): توزيع الأنشطة الممولة حسب الجنس:

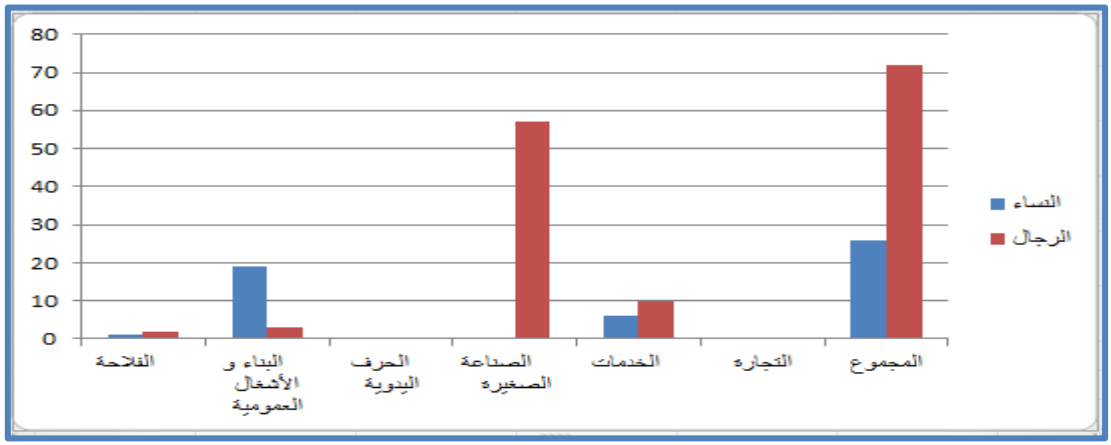

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول(2–8)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن أغلبية الأنشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2022 كانت موجهة إلى فئة الرجال خاصة في نشاط الصناعة الصغيرة سجل أكبر عدد من الرجال بلغ عددهم 57 رجل ويقابلها انعدام فئة النساء في هذا النشاط، أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية نلاحظ اقبال ضئيل لفئة الرجال ويقابلها اقبال كبير للنساء في هذا النشاط حيث بلغ عددهم 19 امرأة. ولإعطاء صورة أكثر وضوحا على المبالغ المالية التي تمولها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط سوف نعرضها بالشكل التالي:

الشكل (10–02): المبلغ الممول حسب قطاع النشاط

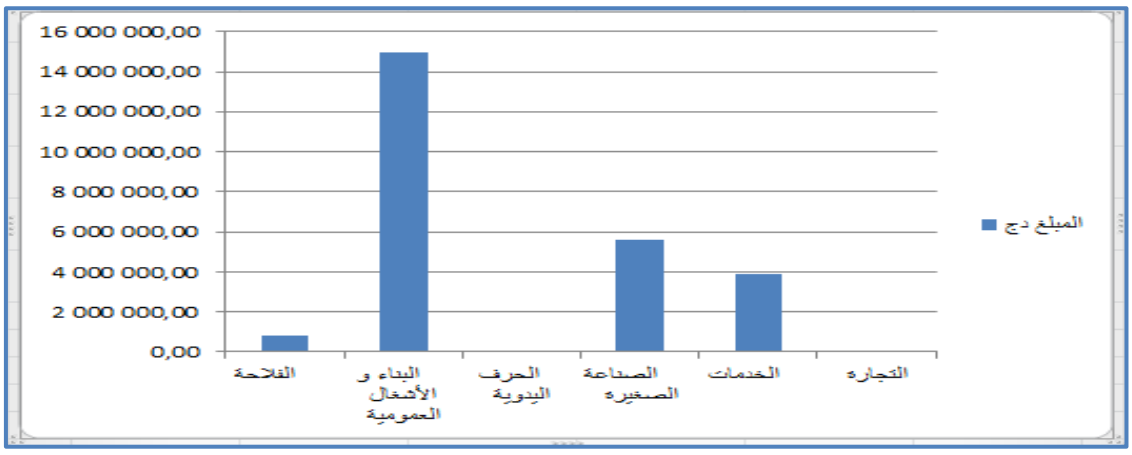

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول(8–2)

من خلال الجدول و الاعمدة البيانية نلاحظ ان قطاع البناء و الأشغال العمومية احتل المرتبة الأولى من حيث المبلغ الممول من الوكالة بمبلغ 14 988 658,66دج، يليها قطاع الصناعة الصغيرة بمبلغ 5 625 599,91دج، ثم قطاع الخدمات التي احتلت المرتبة الثالثة بمبلغ3 880 497,19 دج .

خلاصـــــــة

من خلال هذا الفصل حاولنا استعراض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيارت ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاعتماد على عدد الملفات لتمويل هذه المؤسسات، وكذا القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط والجنس. حيث اظهرت النتائج المساهمة الفعلية لهذه الوكالة خلال فترة الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب وإزالة عائق التمويل والتخفيف منه رغم بعض النقائص.

تعتبر المؤسسات المصغرة بمثابة توجه جديد يعكس المسعى الرامي إلى تشجيع المبادرات الفردية و تعمل على ترقية العمل الإنساني بشكل يؤدي إلى تراكم على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث تعتبر هذه المؤسسات بمثابة حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، و بهذه المكانة التي لا تجعلها تقل أهمية عن الأنواع الأخرى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبنت الدولة الجزائرية عدة آليات لتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتطوير دورها في الساحة الاقتصادية، فوضعت هياكل تهتم خصيصا بتنميتها من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

تفتقد سياسات وبرامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استراتيجية شمولية مدعومة بمخططات عمل، توضح بالتفصيل الأنشطة والمسؤوليات والميزانيات، وآليات الرصد والتقييم ، كما لا يزال أمام الجزائر قطع أشواط أخرى من الإصلاح تتعلق بالتعليم والتكوين المقاولاتي، الإطار المؤسساتي والتشريعي خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل، تنمية ودعم الكفاءات والابتكار، وآليات والتي تمثل الركائز الأساسية لإستراتيجية شاملة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق فإن تثمين تجربة القرض المصغر قد سمحت بتشجيع الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي لفئة السكان التي تفتقد للمداخيل أو ذات مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، مثلما سمحت على وجه الخصوص بتحقيق الإدماج الاقتصادي لفئات غير مؤهلة أصلا للاستفادة من نظامها التمويلي وذات مؤهلات بسيطة.

ويمكن إجمال النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما يلي:

- يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة؛
- يلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تيارت؛
- أن تمويل المشاريع الاستثمارية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ينحصر على مشاريع البناء والأشغال العمومية، حيث أنه في حال إضافة مشاريع الفلاحة والحرف اليدوية ستكون أكثر فعالية؛
- القرض المصغر له دور كبير في تفعيل ونشر روح الإقراض؛

الاقتراحات: ختاما لهذه الدراسة يمكننا أن نتقدم بالتوصيات الآتية:

- إلغاء التمويل الثلاثي والاقتصار فقط على التمويل الأحادي من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع رفع سقفه، حتى يتسنى للأفراد خاصة الحصول على القرض المصغر بدون فوائد، والذين يتحرجون عادة من وجود الفوائد البنكية ولو كانت ضئيلة في التمويل الثلاثي؛
- اضافة صفة التمويل الإسلامي، بتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن مادامت تمويلات الوكالة بدون فوائد، وهذا بعد تعميم التمويل الأحادي وإلغاء التمويل الثلاثي كما أسلفنا؛

- إعطاء استقلالية أكثر لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال وضعه تحت إدارة رجال الأكفاء مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة لدى المواطنين ومما سيؤثر أيضا على زيادة التمويل؛
- التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح المقاولاتية والتأثير على أفكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة المخرج والحل الوحيد للنجاح اجتماعيا، وإقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا يمكننا تجاهله؛
- الترويج لإقامة المشاريع في مختلف القطاعات بما تتماشى احتياجات الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز موقع و مكانة الصناعات المصغرة في سلم الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية وحل كل ما يتعلق بالقرض المصغر مما يساعد على تحديد أوجه القصور.

آفاق الدراسة: تعد هذه الدراسة محاولة إبراز دور التمويل الحكومي في تطوير استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولنا قدر المستطاع الإحاطة بكل جوانب الموضوع، لذلك نقترح توسيع مواضيع التي تكون محل دراسة في المستقبل:

- ✓ كيفية مساهمة القطاع الخاص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قـــــائمـــة

المصـــادر والمـراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

01.أحمد رحموني،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية، ط1 ،2011.

02.على السلمي، "المفاهيم العصرية الإدارة المنشآت الصغيرة"، دار الغريب، القاهرة، 1999.

03.ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

04. محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في المال والأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

05.محمد كمال خميل الحمزاوي "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، دار المعارف، مصر، 2000.

06.نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME des Gestion "،مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، ط 1, 2007.

المجلات والدوريات:

01.بن طراد أسماء، عتيق الشيخ، " اليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 2017,02.

02.بن دعاس سهام،" مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،المجلد4، العدد 2021,03.

03.بوقادير ربيعة، نجاح عائشة،" تحليل وتقييم سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعي ة والإنسانية، المجلد14، العدد2022,02 .

04.حملة عز الدين، هالة يحياوي،" دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة:2012-2017."،مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2021.

05.خديجة فتوحي وأخرون، أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها بالجزائر، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة أفلو، الأغواط، المجلد 03 ،العدد 02 ،2021.

06.سامية عزيز، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعي ة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعي ة"، العدد 02،جوان2011.

07.صالحي سلمى، " آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،المجلد 05 ،العدد 01 ،جوان 2021.

08.ضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي، لبزة هشام،" دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC "،العدد 03،جوان2018.

09.طالب محمد الامين وليد، قلادي نظيرة، " الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5 ، العدد01،جوان2019.

10.عيسات محمد، داتو سعيد عيماد، "واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 01، 2020.

11.فيلالي ابتسام ،عياش زبير،" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات "، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 05 ،جوان 2016.

12.كلثوم مرقوم ،فاطمة فوقة، "دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر-حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 6،العدد2،جانفي 2020.

13.مصطفى طويطي، ليدية وزاني،" تجربة التمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM*** "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07 ،جوان 2017.

14.نور الدين احمد حسام الدين، بعداش طاهر،" واقع حاضنات الأعمال في الجزائر الأطر والتحديات "، المجلة الشاملة للحقوق، ديسمبر2022.

15.ياسر عبد الرحمان، برايش عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03 ، جوان2018.

الملتقيات والأيام الدراسية:

01.براهيم بن صالح القرناس، "التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي، 2002.

02. حسين رحيم،" تمويل الموكل المؤسسات ص و م في الجزائر: تشخيص ومقترحات ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية"، الكلية ع . ا. و ت، سطيف، يومي: 25- 26 ماي 2003.

03.عبد القادر نويبات، عبد الوهاب جباري، "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، ورقة مقدمة من الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية "،14-15 ديسمبر 2004 ،سعيدة.

04.عواطف محسن: "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23و24 فيفري 2011.

05.فوزي شوق والسعيد بريكة "دراسة تحليلية لواقع.م.ص.م، في الجزائر للفترة 2006-2011" ،ملتقى وطني ثاني حول م.ص.م والتنمية المستدامة، واقع وآفاق، يومي: 13-14 نوفمبر 2012 جامعة أم البواقي، الجزائر.

المراسيم والقوانين:

01.القانون رقم 11-82 المؤرخ في 1982-08-21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 34.

02.القانون رقم 12-11المؤرخ في 12 ديسمبر 2111 يتعلق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77.

03.القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 يتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

04.القانون رقم 82-11المؤرخ في 21اوت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 34.

05.القانون رقم 88-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يعدل و يتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 و المتضمن القانون التجاري، و يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

06.القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12جويلية 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64

07.قانون رقم 90-10المؤرخ في 14أفريل 1990 يتعلق بالنقض و القرض ، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،عدد 16.

08.المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 64.

09.المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص و م، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فيفري 2003.

10.المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل.

11.المرسوم التنفيذي رقم 300-15المؤرخ في 19اكتوبر2115 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه جريدة رسمية عدد 54.

12.المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 اوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية ،عدد 47.

13.المرسوم الرئاسي15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام.

14.المواد من 1 إلى 7 من المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

15.المادة 8 من القانون رقم 02-17، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي2017.

16.المادة 9 من القانون رقم 02-17، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادر في 11 جانفي2017.

17.المادة 27، المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد13، 26 فيفري 2003.

المذكرات والأطروحات:

1) خياري ميرة، عاتي لامية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007-2012"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- ، 2013.

2) رابح خوني،" ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" ،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، 2003.

3) عثمان لخلف، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

المواقع الإلكترونية:

01."التنظيم العام"، في الموقع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الموقع الإلكتروني المطلع عليه 23 بتاريخ 2023/03/12: التنظيم العام(*angem.dz*)

02." برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، موقع وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، اطلع عليه 8 جانفي 2023، (*industrie.gov.dz*) .

03. "القروض الممنوحة"، في الموقع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، اطلع عليه 2023/03/02، القروض الممنوحة(*angem.dz*) .

04. "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، موقع*attoublog.com* ،اطلع عليه 3 ديسمبر2022، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(*attzah.blogspot.com*) .

05. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-مراحل تطورها ودورها في التنمية-"، من الموقع المركز العربي الديموقراطي، اطلع عليه 27 فيفري2023، المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de) .

06.

07. "الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر"، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2023/02/14، *http// www.angem.dz/ar/article/prete-actroyes/.*

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

المذكرات والأطروحات:

01. Angela olosutean martin, "Innovation et Coopération des Petites et Moyennes Entreprises Une analyse des populations d'entreprises innovantes", Thèse du Doctorat, UNIVERSITÉ D'ORLÉANS, France, 2011, P, 24.

التقارير:

01. BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21.

ملخـــــــص:

على إثر الإصلاحات الاقتصادية والتنموية التي تعيشها الجزائر منذ انتهاجها اقتصاد السوق، أصبح الاهتمام بوجود و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات السلطات الحكومية لما له من آثار ايجابية في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وترقية الاستثمار، ولتحقيق هذا المسعى بادرت الدولة بإنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة لهذا القطاع الحيوي .

في هذا الإطار تهدف الدراسة إلى تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل البرامج التنموية والاصلاحات الاقتصادية التي حضي بها هذا القطاع، مع الإشارة لمجموعة من الهيئات المالية والتنظيمية الداعمة لتمويلها ، و من بين هذه الهيئات اخترنا كعينة للدراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ***ANGEM*** "تيارت".

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

The impact of economic reforms and development witnessed in Algeria since it adopted the market economy, attention to the existence and sustainability of small and medium-sized enterprises within the priorities of the government authorities because of its positive effects in broadening the base of the national economy and promoting investment, and to achieve this endeavor initiated by the State to establish a set of structures in support of this vital sector .

In this context, the study aims to diagnose the situation of small and medium enterprises in Algeria and the extent of their contribution to expanding the base of the national economy in light of the development programs and economic reforms that this sector has undergone, with reference to a group of financial and regulatory bodies that support their financing, and among these bodies we chose as a sample for the study The National Agency for the Management of Microcredit ***ANGEM****" Tiaret".*

Keywords: *small and medium enterprises, Financial, National Agency for the Management of Microcredit.*